الثورة الاقتصادي
الثلاثاء ١٣ محرم ١٤٢٦هـ
الموافق ٢٢ فبراير ٢٠٠٥م
العدد (١٤٧١٣)

تراجع إنتاج النفط.. الآثار السلبية المحتملة والبدائل المكنة

□ وجه فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الحكومة بايجاد بدائل تغني عن الاعتماد على الثورة النفطية مشيرا إلى الصعوبات التي يواجهها قطاع استخراج النفط في ظل انخفاض الاحتياطيات النفطية، مؤكدا في نفس الوقت على الاستمرار في الاكتشافات النفطية والغازية.

وهذا التوجيه الهام يعكس اهتمام فخامته بالاقتصاد وتصدره لأجنته ومهامه ما يؤكد حرصه على استمرار تحقيق الإنجازات التنموية والاقتصادية سواء من خلال استكمال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية.. أو عبر وضع البدائل الممكنة للنفط عبر تنمية القطاعات الواعدة والمتمثلة في قطاعات الأسماك والسياحة والصناعة التمويلية وقطاع الاستثمار والتي يعوّل عليها الإسهام بفاعلية في النمو الاقتصادي في المستقبل وبحيث تتمكن اليمن من تحقيق التنمية المستدامة.

وإذا كانت عائدات النفط ما زالت مرتفعة فإن ذلك مرده إلى الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق الدولية وليس ناتجا عن زيادة معدلات الإنتاج، حيث زادت قيمة الصادرات إلى ٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٤م مقابل ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٣م وذلك بالرغم من انخفاض حجم الصادرات النفطية إلى ٦١,٧ مليون برميل مقابل ٦٥,٤ مليون برميل خلال نفس الفترة.

■علي محمد البشيري

إن تراجع إنتاج النفط لم يعد مجرد توقعات أو أحاديث تتردد في الندوات أو المؤتمرات، بل صار واقعا تتحدث عنه الأرقام الحكومية خلال العامين الأخيرين وإن على استحياء.. لتخرج القضية إلى العلن مع دق البيان المالي لموازنة ٢٠٠٥م جرس الانذار لخطر تراجع إنتاج النفط على الاقتصاد الوطني.

وانخفاض الإنتاج النفطي بنحو عشرة ملايين برميل في عام ٢٠٠٥م لن يكون تأثيره بسيطا على الاقتصاد خصوصا وأن النفط يمثل ٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ونحو ٩٥٪ من الصادرات وعائداته تسهم بـ٧٠٪ من الموازنة العامة للدولة.. ولنا أن نتصور حجم الأضرار التي قد تحدث في حال استمرار التراجع.

وبالرغم من أن اليمن من الدول الصغيرة في سوق النفط نظرا لاحتياطياتها المتواضعة التي تبلغ ٥,٦ مليار برميل إلا أن النفط كان له تأثير كبير على الاقتصاد اليمني، الأمر الذي سيلقي بظلاله في حال استمرار التراجع وخصوصا إذا ظلت البدائل غير متاحة خلال السنوات المقبلة.

إن استمرار اعتماد الاقتصاد الوطني خلال العقود الماضية على مورد وحيد قد نتج عنه تهميش بقية قطاعات النشاط الاقتصادي وتدني مساهمة هذه القطاعات في توليد الناتج المحلي الإجمالي وخصوصا القطاعات الواعدة الزراعة والأسماك وقطاع الصناعات التحويلية وبالتالي ارتهان النمو الاقتصادي على قطاع واحد مما يهدد بتراجع معدلات النمو وبالتالي عودة الاختلالات من جديد.

ويمكن ايجاز أهم الآثار المحتملة على الاقتصاد في حال استمرار تراجع الإنتاج النفطي على النحو التالي:

أولا: الآثار على الناتج المحلي

ارتفعت مساهمة قطاع استخراج النفط خلال السنوات الماضية من ٩,٨٥٪ في عام ١٩٩١م في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣,٣٨٪ في عام ١٩٩٥م ثم إلى ٢٧,٨٪ في عام ١٩٩٧م غير أنها تراجعت في عام ١٩٩٨م إلى ١٦٪ وذلك بسبب هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية ثم عاودت الصعود خلال الأعوام اللاحقة بفضل ارتفاع أسعار النفط حيث ارتفعت مساهمة هذا القطاع إلى ٣٠٪ في عام ٢٠٠٣م.

وتعكس الأرقام السابقة ارتفاع مساهمة قطاع استخراج النفط في الناتج المحلي الإجمالي وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية مما يجعل الاقتصاد مرتفع الحساسية للتقلبات المفاجئة في هذا القطاع الذي تحكمه عوامل طبيعية وخارجية لا يمكن التحكم أو التنبؤ باتجاهاتها خصوصا إذا قل حجم الإنتاج النفطي في بلادنا أو انخفضت اسعاره في الأسواق العالمية وهذه التغيرات سيكون لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥م وبالتالي ستؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار القومي ومستوى النمو الاقتصادي وانخفاض فرص العمل المتاحة.

بالإضافة إلى رفع درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي مما يتطلب من الحكومة بذل جهود كبيرة لاحداث تغيير في الهيكل الإنتاجي باتجاه المجالات التي يتمتع بها اليمن بمزايا نسبية مثل الثروة السمكية والسياحة والصناعات التحويلية والمناطق الحرة.

ثانيا: الآثار على الموازنة

تمثل إيرادات النفط ما بين ٦٧٪ - ٧٠٪ من الموازنة العامة للدولة ولذلك فإن أي تراجع في أسعار النفط فقد يقود إلى تراجع الإيرادات النفطية والتي تشكل نحو ٦٦,٥٪ من جملة الإيرادات الذاتية، أي أن ثلثي الإيرادات العامة الذاتية تأتي من عائدات النفط والغاز. وهو مورد لا تتمكن السياسة المالية من التحكم فيه سواء في كمياته أو أسعاره وبالتالي فإن أي تقلبات في أسعار النفط هبوطا أو صعودا يكون لها إما تأثير إيجابي على الموازنة في حال ارتفاع أسعار النفط وفي حالة حدوث هبوط أسعار النفط فإن ذلك سيقود إلى تدهور مؤشرات الموازنة العامة مثل انخفاض الإيرادات العامة وتزايد عجز الموازنة وسيقود ذلك إلى اضطراب المتغيرات الاقتصادية الكلية

إن الكارثة الاقتصادية التي حدثت في عام ١٩٩٨م الناتجة عن هبوط أسعار النفط في الأسواق الدولية والتي أثرت سلبا على اقتصادنا الوطني مثال حي ودرس يجب الاستفادة منه حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى أقل من عشرة دولارات إلى تراجع كل المؤشرات المالية والنقدية والاقتصادية حيث تراجعت الإيرادات النفطية إلى ٩٩,٥ مليار ريال خلال نفس العام من ١٦٧ مليار ريال في عام ١٩٩٧م وبالتالي تراجع إجمالي الإيرادات العامة إلى ٢٤٤,٦ مليار ريال في عام ١٩٩٨م وذلك من ٢٩٩,٨ مليار ريال في العام السابق مما دفع الحكومة لمواجهة هذه المعضلة من خلال تخفيض النفقات الجارية بنحو ٢٥٪ عن مستواها المقدر والى تخفيض أكثر من ٥٠٪ من النفقات الرأسمالية والاستثمارية المعتمدة وأدى هذا الإجراء إلى تعثر الكثير من المشاريع التنموية.

وقد شهدت الإيرادات النفطية خلال الأعوام الماضية ارتفاعا كبيرا إذ قفزت من ٥,٩ مليار ريال في عام ١٩٩٠م إلى ١١٦ مليار ريال في عام ١٩٩٦م وإلى ٣٧٦ مليارا في عام ٢٠٠٠ غير أنها تراجعت خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢م إلى نحو ٣٣٤ ملياراً و٣٤١ مليار ريال وذلك بسبب التراجع الطفيف لأسعار النفط عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م لكنها ارتفعت في عام ٢٠٠٣م إلى ٤٨٠ مليار ريال بسبب ارتفاع أسعار النفط مما يتطلب من الحكومة بذل جهود حثيثة لزيادة الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي والتهريب الجمركي.

النفقات العامة

يتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار أو صادرات النفط إلى خفض النفقات العامة المتوقعة الجارية والاستثمارية كما حدث في عام ١٩٩٨م وهذا ما سينعكس سلبا على الخطط التنموية والاستثمارية والخدمات الحكومية والبطالة والفقر.

عجز الموازنة

وفيما يتعلق بالعجز المالي فإن الموازنة العامة للدولة لازالت تشهد العديد من الاختلالات وذلك بسبب الفجوة بين الإيرادات والنفقات وكذا ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي فإن استمرار هذا الوضع ستنتج عنه آثار سلبية على الموقف المالي في حال انخفاض أسعار النفط كما حدث في عام ١٩٩٨م حيث بلغ عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٥٦,٨ مليار ريال وبنسبة ٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض بلغ ٨ مليارات ريال في عام ١٩٩٧م. وبالتالي فإن عجز الموازنة قد ارتفع إلى نحو ١٠٥ مليارات ريال في عام ٢٠٠٣م.

ثالثا: الآثار على هيكل الصادرات

تشكل الصادرات النفطية ما بين ٩٠ - ٩٥٪ من إجمالي الصادرات وبالتالي فإن الاعتماد على صادرات النفط الخام يجعل الميزان التجاري للبلاد رهينة لهذه الصادرات وهذا يهدد بشكل أكبر استقرار الميزان التجاري وبالتالي فإن ميزان المدفوعات سيعمل على تدهور الميزان التجاري مع انخفاض الأسعار العالمية للنفط أو انخفاض كمية الصادرات النفطية نتيجة الانخفاض المتوقع في الإنتاج المحلي.

وقد أدى تراجع قيمة الصادرات النفطية خلال عام ١٩٩٨م إلى نحو ١٨٥ مليار ريال وذلك من نحو ٣٠٦ مليارات ريال في عام ١٩٩٧م بسبب انخفاض أسعار النفط إلى تراجع حجم الصادرات اليمنية من ٣٢٣ مليار ريال في عام ١٩٩٧م إلى ٢٠٣ مليارات ريال في عام ١٩٩٨م وبالتالي فقد أدى ذلك إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري بنحو ٩١ مليار ريال في نفس العام مقابل فائض بلغ ٦٣ مليار ريال في العام السابق. وبالتالي فإن الاعتماد على الصادرات النفطية كسلعة رئيسية في مكونات الصادرات يؤدي بها مع مرور الزمن إلى تدهور معدل التبادل التجاري في غير صالح اليمن وذلك نتيجة لتقلبات الأسعار العالمية للنفط وميلها إلى الانخفاض في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار الواردات مما يعمق من عجز الميزان التجاري ويؤدي إلى تدهور قيمة العملة.

إن الصادرات غير النفطية مازالت تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي الصادرات اليمنية ولا تتعدى نسبتها ٦٪ حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية والسمكية والصناعية مجتمعة في عام ٢٠٠٢م نحو ٣٧ مليار ريال مقابل ٥٣٠ مليار ريال للصادرات النفطية.

وقد شهدت الصادرات النفطية خلال السنوات الماضية نمواً ملحوظا حيث ارتفعت قيمتها من نحو ٧٤ مليار ريال في عام ١٩٩٦م إلى نحو ٣٥٨ مليار ريال في عام ١٩٩٩م وإلى ٦٣٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٠م غير أنها شهدت تراجعا بسيطا إلى ٥٣٧ مليار ريال و٥٣٠ مليار ريال خلال عامي ٢٠٠١م و٢٠٠٢م وذلك بسبب الانخفاض الطفيف في أسعار النفط وذلك عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

رابعا: الآثار على ميزان المدفوعات

يؤكد خبراء الاقتصاد أن ميزان المدفوعات أصبح شديد الحساسية لتأرجح أسعار النفط هبوطا وصعودا وذلك بسبب النسبة العالية التي تشكلها صادرات النفط الخام وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط قد يجعل ميزان المدفوعات يتجه نحو تحقيق فائض بينما في حالة هبوط الأسعار يميل إلى الانخفاض والعجز وهذا ما حدث خلال الأعوام الماضية حيث تم تحقيق فائض في عام ١٩٩٧م بلغ ١١٨,٩ مليون دولار غير أن هذا الفائض تحول إلى عجز في ميزان المدفوعات بنحو ٤٦٣,١ مليون دولار في عام ١٩٩٨م وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى مادون عشرة دولارات، وهو ما تكرر في نفس الأعوام اللاحقة حيث حقق ميزان المدفوعات فائضاً بنحو ١٤٠٨ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠م ثم تراجع إلى ٦٦٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١م ثم عاود الارتفاع قليلا إلى ٧٥٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٢م.

وبالرغم من تأخر اعتماد بلادنا على النفط إلا أن التغير الملموس في الاقتصاد اليمني يبدو واضحا حيث عمل ازدهار قطاع النفط على إعادة هيكلة الاقتصاد لصالح هذا القطاع وذلك على حساب القطاعين الزراعي والصناعي كونهما قطاعين إنتاجيين رئيسيين في أي هيكل اقتصادي.

ويحذر الاقتصاديون من مغبة استمرار اعتماد الاقتصاد اليمني على هذا القطاع لكون النفط مورد قابل للنضوب مهما طال أمد التدفق لهذا المورد بالإضافة إلى كونه سلعة تتميز أسعاره الدولية بالتذبذب وعدم الاستقرار مما يعرض الاقتصاد لهزات عنيفة.

البدائل

بعد استعراضا للآثار المحتملة على الاقتصاد جراء انخفاض إنتاج النفط فإن البدائل ينبغي أن تركز على تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخصوصا قطاعات الأسماك والسياحة والزراعة والصناعة وذلك بهدف تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة مؤكدين في نفس الوقت على أهمية استغلال عائدات النفط في ايجاد وتطوير البنية اللازمة لتلك القطاعات لتكون مصدراً بديلاً لتمويل الواردات.

كما يجب تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص في تنمية الصادرات غير النفطية من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية ودعم البنية التحتية للصادرات غير النفطية وتذليل الصعوبات المتعلقة باسترداد الرسوم الجمركية المدفوعة على المواد الخام "دورباك" للسلع المصدرة وإقامة أو إنشاء مؤسسة مالية لتمويل الصادرات وتوجيه موارد صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي وبنك التسليف الزراعي لدعم الصفقات التصديرية.

وما ينبغي التأكيد عليه أن التباطؤ في اعداد البدائل الممكنة لتعويض الخسائر المحتملة من قطاع استخراج النفط قد يقود إلى كارثة اقتصادية شبيهة بتلك التي حدثت في عام ١٩٩٤م، فهل تعي الحكومة ذلك وهل ستبدأ في تنمية القطاعات الواعدة على الواقع العملي ذلك ما نأمله.

المراجع
- تقارير دورية وسنوية- وزارة التخطيط
- نشرة إحصائيات مالية الحكومة
- الثورة.

اخي المواطن.. اختي المواطنة

حملة التحصين ضد مرض الكزاز في المديريات المستهدفة - الجولة الثالثة ، للنساء في سن « ١٥ - ٤٥ » عاماً